

بنزرت

بسبب ما وصفوه بـ«المضايقات الأمنية»

التاكسيستية... يحتجون

المحطة " .

وغير بعيد عنه لاحظ كل من لسعد ورضا سمحلي : « سبع من زملائنا تم افتكاك وثائق تخص عملهم اليوم ..نؤمن يوميا نقل المسافرين في اتجاه مناطق بنزرت الجنوبية منها سكة و مصيدة في ظروف عمل صعبة ..نطالب بحل جذري فمحطتنا تفنقد للتنظيم لكننا متمسكون بحلول جادة لحلة الاشكال على غرار تهيتها كما انه ليس لنا اشكال مع الطرف الامني لكن نطالب بالكرامة».

رد نقابة الأمن

وفي اطار اخذ الراي والراي الاخر علمت الشروق ان اجتماعا مشتركا انعقد امس الاثنين بمقر اقليم الشرطة ببنزرت ضم ممثلين عن الغرفة الجهوية لسيارات التاكسي تم فيها ايجاد حل وصيغة توافقية لتنظيم المحطة بصفة مبدئية. لكن تعذر علينا الاتصال بممثل نقابة الامن رغم تكرار الاتصال.

إيمان عبد الستار



فوضى بمحطة التاكسي

رئيس مصلحة المرور صباح اليوم ومع احترامنا تطبيق القانون يبقى مرفوضا ونطالب بحوار يراعي مصلحة الجميع نحو حلحلة هذه الوضعية وذلك ايضا التزامنا باحترام شروط التوقف بهذه

عمل مريحة وفي احسن الظروف للزملاء ..كما اننا واعون بأهمية سريان حركة المرور وترصد مخالفات ان وجدت بطريقة قانونية وليست تعسفية من الجانب الامني .. ما اتاه

لسيارات التاكسي ان : « مطالبنا اليوم واضحة بعد ان تم نقل مقر المحطة من فضائها الاصلي الى شارع الحبيب بورقيبة اذ نتمسك بتنفيذ قرار بلدي في ايجاد مقر بديل يستجيب لمتطلبات

مكتب «الشروق» بنزرت نفذ صباح أمس الاثنين اصحاب سيارات الاجرة "التاكسي" وقفة احتجاجية بمقر محطتهم بشارع الحبيب بورقيبة وسط مدينة بنزرت على خلفية ما وصف بالتعامل الامني المتعسف مع طبيعة توزع سياراتهم بالمحطة الجديدة التي تم اقرار النقلة لها منذ فترة بقلب المدينة لكن دون تهيئة مطالبين السلط الجهوية المعنية بالتدخل لإيجاد مقر مناسب يتماشى وشروط الجولان والتوقف ويحفظ كرامتهم للعمل في ظروف مريحة للجميع .

وعمد عدد منهم الى الاحتجاج عبر تعطيل حركة نقل المسافرين مطالبين تدخل السلط المعنية لوضع حد للوضعية بعد ان تم افتكاك وثائق اعتماد واخرى مهنية لعدد من اصحاب السيارات والسواق من قبل الطرف الامني وفق تعبيرهم .

وفي تصريحه للشروق اعرب توفيق عقون نائب رئيس الغرفة الجهوية

سوسة

بسبب استشارة لانتداب عمال نظافة الاتحاد المحلي للشغل يشكك... ومعتد بوفيشة يوضح



سمير الحاج نصر

الشروق - مكتب الساحل:

وجّه الاتحاد المحلي للشغل بالنيضة وبوفيشة مراسلة إلى وزير الداخلية تضمنت شكوى ضدّ معتمد بوفيشة عبر فيها عن وجود شبهات حول استشارة لطلب عروض عمل لعمال نظافة شركات المناولة بالمحطة السياحية باسمين الحمامات. واتهم الاتحاد في المراسلة التي حصلت «الشروق» على نسخة منها، المعتمد باستغلال الفرصة والقيام بهذا الطلب قبل تنصيب المجلس البلدي الجديد كما طالب الاتحاد بإيقاف هذه الاستشارة والتهديد بالدخول في «إضراب شرعي وقانوني في صورة عدم الاستجابة لهذا المطلب». في المقابل أكد معتمد بوفيشة سمير الحاج نصر أن هذه التهم لا أساس لها من الصحة وأن كل ما في الأمر أنه تم عقد جلسة على مستوى مندوبية السياحة باسمين الحمامات حضرها ممثلون عن وزارة البيئة والشؤون المحلية وممثلون عن وزارة السياحة وممثلون عن كل من بلدية بوفيشة والحمامات وتم تقديم مقترح من وزارة البيئة حول كيفية إيجاد حل لرفع الفضلات ولم لا إخراج عروض طلب استشارة حول رفع الفضلات لشركات المناولة خلال الموسم السياحي فقط. وأضاف الحاج نصر أن هذا المقترح صدر من وزارة البيئة بتمويل منها مؤكدا أنّ ذلك لا يُعتبر تدخلا في المجلس البلدي الجديد بل بالعكس هو تهيئة الأرضية له عكس ما يعتقد البعض حسب تعبيره.

مكرم السعيد

القصرين

تخلدت بدمته ديون قدرت بـ 42 مليارا

معمل الأجر مهدّد بالغلق ومطلوب تدخل الدولة

فهي تملك نصف النسبة، فالأمر في غاية الخطورة و125 عاملا مهدد بالبطالة، وقطاع البناء في الوسط الغربي وكذلك الولايات الحدودية الجزائرية مهددة، فالمصنع هو مصدر لجلب العملة الصعبة فلماذا يريدون غلقه؟

نحاول إنقاذ المصنع

والحل في يد الدولة

حرصا منا على حق الرد اتصلنا هاتفيا بالسيد فتحي بن رجب المدير التجاري للشركة فأكد أن الشركة كما بقية الشركات في ولايات أخرى مصادرة منذ 2011 وتمثل الدولة شريكا بنسبة 50 %، ولاحظ أن الشركة متخلدة بدمتها ديون قدرت بـ 42 مليارا لفائدة شركة الستاغ والبنوك والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وأخرى ضرائب، وأكد أن الإدارة حريصة على المحافظة على هذا المصنع في الوقت الذي تم فيه غلق مصانع أخرى وتم التعويض للعمال على غرار فوشانة والحامة وتاجروين، كما أكد أنه تم طرح هذه المشاكل في اجتماع مع ممثلين عن الاتحاد العام التونسي للشغل الذي وعد بجلسة أخرى ستعقد لاحقا، واعتبر أن حل هذه المشاكل هو في الحقيقة بيد الدولة والتي بإمكانها إنقاذ المصنع.

محمد صلاح حقي

محمد علوي، كما أن المصنع مهدد بقطع التيار الكهربائي نظرا لكونه لم يسدد ديونا لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز والتي قدرت بمليار و200 مليون دون اعتبار شهر ماي، وقد اتهمت النقابة الشريك الخاص للمصنع بتعمده إغراق العمل في الديون ومحاولته الدفع نحو إغلاقه رغم تدخل السلطات الجهوية والاتحاد العام التونسي للشغل للحيلولة دون توقف هذه المنشأة الصناعية الحيوية والاتفاق مع شركة الكهرباء والغاز على التفاوض لإيجاد حلول أخرى دون اللجوء إلى قطع التيار الكهربائي، وتساءل محدثنا أين الدولة من هذا كله



محمد علوي

مكتب الشروق - القصرين:

يعتبر معمل الأجر بالقصرين من بين قلة قليلة من المصانع التي مازالت في طور النشاط على غرار معمل الحلفاء ومعمل الاسمنت الأبيض، ويعتبر معمل الأجر الوحيد من نوعه لا في القصرين فحسب بل في اقليم الوسط الغربي والساحل اذا استثنينا مصنع جمال. وتوفر هذه المؤسسة الصناعية المنتصبة على الطريق الرابطة بين القصرين وتالة 125 موطن شغل قار علاوة على مساهمتها في عملية التشغيل غير المباشر، وهي تزود البلاد التونسية بالأجر وكذلك جزءا من القطر الجزائري، ويعتبر الأجر المصنوع من طين جبال القصرين لاسيما الشعاني من أجود أنواع الأجر وأكبرها أبعادا حسب ما صرح به الكاتب العام لنقابة معمل الأجر والعضو القار باللجنة المتناصفة محمد علوي، وتمثل الدولة شريكا رسميا بنسبة 50 % والبقية على ملك الخواص (50 %)، غير أن هذا المصنع ظل يقاوم في ظل غلق أغلبية مصانع الأجر الأخرى في الجمهورية والتي تعود ملكيتها لنفس الجهات أي الدولة والخواص، والحقيقة فإن الدولة حاضرة بالنسبة فقط فعملية التصرف هي مطلقة للمالك الخاص والذي أظهر تجاهلا لحالة المصنع المزرية وعدم جديته للقيام بعملية الصيانة حسب